

قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية *

م. د. لبنى زيد إبراهيم

الباحث: ميثم بدر بعيوي السفان

قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث: 2015/8/26 تاريخ قبول النشر: 2015/10/11

المستخلص

لقد هدف البحث إلى تأطير مفهوم ملائمة القيمة ولاسيما ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وعرض ومناقشة أبرز النماذج الإحصائية المستخدمة في قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مع تحديد المتغيرات الأساسية في كل أنموذج وأخيراً قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية لعينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لقد تم تطبيق البحث على عينة من الوحدات الاقتصادية المصرفية - الشركات في قطاع المصارف - المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ بلغت عينة البحث 17 وحدة اقتصادية مصرفية للفترتين 2012-2013، وباعتماد على أنموذج السعر توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها التدني الملحوظ لمستوى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لأنموذج القياس وذلك نظراً لانخفاض القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 لكل من الأرباح التشغيلية للسهم الواحد والقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد لكلا الفترتين وهذا يُعد مؤشراً على ضعف مستوى الإبلاغ المالي في العراق.

Measuring of Value Relevance of Accounting Information In Iraq Stock Exchange

Lubna Zaid Ibrahim
Dlu.acc@yahoo.com

Maytham Badr Baiewe
alsfan82@yahoo.com

Abstract

The research aimed at framing concept of value relevance, especially value relevance of accounting information. It shows and discusses the most prominent statistical models that is used for measuring value relevance of accounting information beside determining basic variables in each model. This research also viewed the measurement effect of value relevance of accounting information in stocks prices for a sample of economical units that is recorded in Iraqi stock market.

This research is applied to a sample of economical banking units- Companies in banking sector-that is recorded in Iraqi stock market and the sample of research is 17 economical banking units for periods 2012-2013. Depending on the models of price, the research comes up with a group of conclusions. The most important conclusion is that there is the marked fall of the explanatory power of coefficient of determination R^2 for each of the following individually: (1) The operating earnings for per share, (2) The book value for equity for per share.

The mentioned fall in value relevance of accounting information is considered as indicator of weakness in the financial reporting level in Iraq.

المقدمة

يقدم النظام المحاسبي خدمة حيوية واسعة التنوع لأصحاب المصالح، إذ يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، في حين تتعدد حاجة المؤسسات الحكومية للمعلومات المحاسبية ولاسيما للأغراض الضريبية والتخطيط لمستوى الدخل القومي والإنتاج القومي،

* البحث مستل من رسالة ماجستير

بينما تهدف الجهات التنظيمية من استخدام المعلومات المحاسبية لتحديد مدى امتثال الوحدات الاقتصادية للوائح القانونية والتنظيمية القائمة ، فضلاً عن العديد من الأطراف والجوانب الأخرى ذات الاهتمام ويأتي هذا الاهتمام بمخرجات النظام المحاسبي نظراً للدور المهم الذي تلعبه في مفهوم توليد ونقل الثروة.

إن الدافع وراء دراسة ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد والقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد يكمن في حقيقة استخدام الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقائمتي الدخل والمركز المالي باعتبارهما من وسائل الاتصال الرئيسية التي تستخدم في التواصل مع المساهمين والجمهور بوجه عام، إن مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية يُعرف بقدرة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية على شرح وتفسير مقاييس القيمة السوقية في سوق الأوراق المالية، فعلى سبيل المثال تعتبر الأرباح المحاسبية للسهم الواحد ذات قيمة ملائمة إذا كانت ترتبط بدرجة كبيرة بالمتغير التابع، ويمكن التعبير عن المتغير التابع بسعر السهم أو عوائده .

إن أهمية الدراسة تكمن في مدى تفسير المعلومات المحاسبية لأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمؤشر لملاءمة القيمة، إذ إن تفسير الجزء الأكبر من سعر السهم من خلال المعلومات المحاسبية أمر ضروري ومهم جداً للمستثمرين فضلاً عن صانعي السياسات المحاسبية من مؤسسات أكاديمية أو مهنية، وإن مساحة بحث موضوع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في العراق يكاد يكون محدوداً، لذلك يحاول هذا البحث ملء الفجوة في فضاء هذا النوع من الأدبيات المحاسبية عن طريق اختبار العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، والذي بدوره من المتوقع أن يسارع من تنمية سوق العراق للأوراق المالية مما ينعكس إيجابياً على واقع الاستثمار في العراق، لذلك يسعى البحث لاختبار ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن قطاع المصارف للفترتين 2012-2013 .

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على المحاور الآتية :

المحور الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة وإسهامه البحث الحالي .

المحور الثاني : مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وكيفية قياسها .

المحور الثالث : قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية عينة البحث .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول : منهجية البحث وأدبيات سابقة وإسهامه البحث الحالي

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

بعد عام 2003 يتطلع العراق نحو النمو والتطور الاقتصادي وتحقيق التكامل عالمياً من الناحية الاقتصادية ويتحقق جزء من هذا التكامل من خلال جذب المستثمرين، لذلك ينبغي التركيز على المعلومات ومن بينها المعلومات المحاسبية التي ينبغي أن تتمتع قيمتها بالملاءمة *Value Relevance* بالشكل الذي يكون لها تأثيراً إيجابياً في قرارات مستخدميها بشأن العديد من القضايا ومن بينها تقييم الاستثمارات والمخاطر الملازمة لها فضلاً عن تحديد قيمة الوحدات الاقتصادية وأسعار أسهمها، إن توفير معلومات محاسبية ذات قيمة ملائمة مقرون بمدى كفاءة نظام الإبلاغ المالي ، وفي ظل التحولات في النظام الاقتصادي في العراق نتساءل عن مدى انسجام نظام الإبلاغ المالي في العراق مع التغييرات التي طرأت على البيئة العراقية بعد 2003 وذلك من خلال إجراء تقييم مفصل لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية من خلال قياس ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد وملاءمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد ، وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

1- هل الأرباح التشغيلية للسهم الواحد التي تنشرها الوحدات الاقتصادية (الشركات) المدرجة في

سوق العراق للأوراق المالية ذات قيمة ملائمة ؟

2- هل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد التي تنشرها الوحدات الاقتصادية (الشركات)

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ذات قيمة ملائمة ؟

2 - أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تأطير مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
- 2- عرض ومناقشة أبرز النماذج الإحصائية المستخدمة في قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
- 3- قياس مدى ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد والقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد في الوحدات الاقتصادية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام النماذج الإحصائية ذات الصلة.

3- فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها :

- (إن المعلومات المحاسبية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتصف بأنها ذات قيمة ملائمة)
وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية الآتية :
- الفرضية الفرعية 1 : إن الأرباح التشغيلية للسهم الواحد للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ذات قيمة ملائمة .
- الفرضية الفرعية 2 : إن القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ذات قيمة ملائمة .

ثانياً : أدبيات سابقة

لقد حظي موضوع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية باهتمام ملحوظ من الكثير من الدراسات والبحوث التي قدمتها الدوريات الخاصة بالمحاسبة والتي تباينت فيما بينها من حيث زاوية الاهتمام، لذلك نبين بعض هذه الدراسات وأهم الجوانب التي تناولتها:

1-دراسة Karaunarathne et . al 2010

سعت الدراسة إلى التحقق من ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في بورصة كولومبو في دولة كولومبيا والمستمدة من القوائم المالية ، لقد توصلت الدراسة إلى إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية باستخدام أنموذج السعر يحمل قوه تفسيرية أكبر من أنموذج العائد، ولقد أشارت النتائج إلى إن ربحية السهم هو متغير ذو ملائمة القيمة أكبر، وكذلك أشارت النتائج إلى إن متغير التدفقات النقدية للسهم الواحد هو متغير ملائمة القيمة الذي له مستوى ملائمة ترتيبي بعد ربحية السهم الواحد من حيث القوة التفسيرية، كما حددت الدراسة من خلال الاستنتاجات إن متغير ربحية السهم هو متغير ملائمة القيمة الوحيد المناسب لتحديد سعر السهم .

2-دراسة Khanagha 2011

لقد هدفت الدراسة إلى اختبار ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المدرجة على سوق أبوظبي للأوراق المالية في دولة الإمارات بعد اعتماد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 1999 ،لقد توصلت الدراسة إلى إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للفترة قبل الشروع بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أكبر من الفترة التي تلت تطبيق المعايير الدولية في سوق أبوظبي للأوراق المالية، فضلاً عن ذلك توصلت الدراسة إلى إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية الصغيرة أكبر من الوحدات الكبيرة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويعود السبب إلى إن الوحدات الاقتصادية الصغيرة لها تركيز ملكية أكبر من الوحدات الاقتصادية الكبيرة، تعتبر نتائج هذه الدراسة مرشداً لواضعي المعايير المحاسبية والمنظمين في تحديد التوجهات المستقبلية من أجل تطوير المعايير المحاسبية ، إن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق كانت أكثر ملائمة للقيمة من المعلومات المحاسبية المعدة على الأساس النقدي.

3-دراسة يوسف 2012

لقد هدفت الدراسة الى التحقق من مدى تأثير استقلالية مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية على ملائمة قيمة معلومات الأرباح المحاسبية على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية ، لقد توصلت الدراسة إلى إن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين يؤثر في ملائمة قيمة معلومات

الأرباح المحاسبية مما يؤثر على قرارات المستثمرين في السوق المالية، وكذلك يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس الإدارة التنفيذية تأثيراً سلبياً على ملائمة قيمة معلومات الأرباح المحاسبية، في حين لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية.

4-دراسة Nayeri et.al 2012

لقد هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مجموعة من العوامل على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية في إيران ولفترة 6 سنوات، وقد حددت هذه الدراسة عدة عوامل مؤثرة على ملائمة القيمة وهي (تحقيق الأرباح والخسائر - حجم الوحدة الاقتصادية - استمرارية الأرباح - نمو الوحدة الاقتصادية)، لقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للعوامل التي حددتها على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية فقد توصلت إلى أن الوحدات الاقتصادية الرابحة تتمتع بملاءمة قيمة أكبر من الوحدات الاقتصادية الخاسرة، وكذلك تأثير حجم الوحدة الاقتصادية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، فالوحدات الاقتصادية الصغيرة ذات ملائمة قيمة أكبر، وإن استقرار الأرباح يؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، أي المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تنسم أرباحها بالاستقرار تتصف بملاءمة قيمة أكبر، وكذلك إن نمو الوحدة الاقتصادية يؤثر

5-دراسة Kargin 2013

تحققت الدراسة من ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لفترتين قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية *IFRS* في تركيا، لقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية ذات قيمة ملائمة في تحديد القيمة السوقية للسهم، ولقد استنتجت الدراسة تحسن ملائمة قيمة معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية للفترة من 2005-2011 بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ولم يسجل تحسن ملحوظ في ملائمة قيمة الأرباح.

6-دراسة Alshujairi 2014

تهدف الدراسة إلى تقديم أدلة عن مدى ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لفترتين تمتد الأولى من (1996-2002) فيما شملت الفترة الثانية (2006-2012) وتحديد مدى التغير في ملائمة القيمة في ضوء التحولات الاقتصادية نحو السوق المفتوح بعد عام 2003، لقد توصلت الدراسة إلى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في العراق قبل عام 2003 كانت الأعلى من بعد عام 2003 فقد بلغ مستوى معامل التحديد المعدل قبل عام 2003 (-0.117) و(0.813) لملاءمة قيمة الأرباح وملاءمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على التوالي، في حين انخفض معامل التحديد المعدل إلى (-0.189) و(-0.163) لملاءمة قيمة الأرباح وملاءمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على التوالي بعد 2003، أما معامل التحديد الكلي لفترتين قبل وبعد عام 2003 فقد بلغ (0.357) و (-0.053) للفترتين قبل وبعد عام 2003 على التوالي، وفي ضوء هذه النتائج استنتجت الدراسة أن نظام الإبلاغ المالي في العراق لا يستجيب للتحولات البيئية التي تطرأ على واقع الاقتصاد العراقي.

ثالثاً : اسهامة البحث الحالي

1- يحاول البحث الحالي تأطير مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION) وبيان تأثيرها في أسعار الأسهم من منظور تجريبي، وبما أن الدراسات المحلية تكاد تكون محدودة في هذا المجال، لذلك يأتي البحث الحالي ليملي الفجوة في الأدبيات ذات الصلة على مستوى البحوث العراقية.

2- من المؤمل أن يقدم هذا البحث المنفعة لمستخدمي القوائم المالية وبالتحديد المستثمرين والمحللين الماليين المحليين والأجانب لتساعدهم في تحديد عناصر القوائم المالية ذات القيمة الملائمة لتحديد أسعار الأسهم، ومعرفة المتغيرات الأكثر مناسبة لتقييم الوحدات الاقتصادية من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم.

المحور الثاني : مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وكيفية قياسها

1- ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية [مدخل مفاهيمي]

لقد حاولت العديد من الأدبيات المحاسبية تفسير وتعريف مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال انعكاس أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم ، فقد عرفها *Den Add* بأنها قدرة أسعار الأسهم على عكس الأرباح وحقوق الملكية ، إذ تقاس ملائمة القيمة بالعلاقة بين هذه المعلومات وأسعار الأسهم . (*Den Add* , 1993) ، أما *Francis & Schipper* فقد قاما بتقديم عدة تعريفات لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية : (*Francis & Schipper* , 1999)

- إن المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة إذا كانت أسعار الأسهم تعكس المعلومات المحاسبية .
- إن المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة إذا احتوت على المتغيرات التي تستخدم في نماذج تقييم حقوق الملكية المختلفة .
- إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية تتحدد بالعلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم أو عوائدها .
- إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية قد تُقاس في شكل « أخبار » فالمعلومات ذات القيمة الملائمة هي التي تغير أسعار الأسهم .

أما *Aboudy .et.al* فقد عرفوها بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية والتي تتمثل بالقيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية المتوقعة بشرط أن تكون كل المعلومات متاحة في الأسواق المالية. (*Aboudy .et.al* , 2002) ، وقد عرف *Hasa & Anandarajan* ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بأنها قدرة معلومات القوائم المالية على تفسير التغيرات في قيمة حقوق الملكية، فكلما زادت المقدرة التفسيرية لمعلومات القوائم المالية زادت ملائمة القيمة. (*Hasa & Anandarajan* , 2003) ، ولقد أشار الرشدي إلى إن مفهوم ملائمة القيمة يشير إلى جانبين الأول يتمثل في عملية القياس المحاسبي، أما الثاني فيشير إلى مدى توافق المعلومات الناتجة عن عملية القياس المحاسبي مع متطلبات وإحتياجات مستخدميها. (الرشدي ، 2012) ، وأوضح *Khanagha* إن الأساس النظري لدراسات ملائمة القيمة يعتمد على أسلوب القياس المبني على كل من نظرية التقييم وحجج الإبلاغ المالي (نظرية المحاسبة) والتي تسمح بالتنبؤ بسلوك المتغيرات المحاسبية والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالقيمة السوقية . (*Khanagha* , 2011) ، إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لا تركز على الكيفية التي يتم فيها استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم الوحدة الاقتصادية ، وإنما تبين قدرة المعلومات المحاسبية على شرح وتفسير وبأثر رجعي التغيرات في أسعار الأسهم بمرور الزمن أو بين الوحدات الاقتصادية. (*Beisland* , 2009)

إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية تعني قدرة المعلومات الناتجة عن القياس المحاسبي على تفسير ثروة الوحدة الاقتصادية أو التغيرات التي تطرأ على الثروة عند نقطة زمنية معينة أو بمرور الزمن على التوالي .

2- قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

بناءً على التعريفات الواردة لملائمة قيمة المعلومات المحاسبية يمكن قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية باستخدام مدخل القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، فوفقاً لهذا المدخل يتم قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال اختبار العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم أو عوائدها والمعلومات المحاسبية والتي حددها *Francis & Schipper* بالأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وبالشكل الآتي : (*Francis & Schipper* , 1999)

- 1- قدرة الأرباح على تفسير العوائد السوقية للأسهم من خلال اختبار العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم .
 - 2- قدرة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على تفسير القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية والتي تتمثل بسعر السهم وذلك من خلال اختبار العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية مع سعر السهم .
 - 3- قدرة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية معاً على تفسير القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية من خلال اختبار العلاقة بين الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية معاً مع سعر السهم .
- إن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية تقاس بقدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم أو عوائدها والتي تتحدد بالعلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وعوائد أو أسعار

الأسهم ، إن معامل التحديد R^2 من إحداد سعر السهم أو عوائده كمتغير تابع على المعلومات المحاسبية باعتبارها المتغير المستقل في العلاقة يستخدم لقياس القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، وإن إنخفاض القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية يقيس الإنخفاض في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية عبر الزمن . (Beisland , 2009) ، ويعرف معامل التحديد R^2 بأنه مقياس لشرح وقياس الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أسعار الأسهم / العوائد) بواسطة المتغير المستقل (المعلومات المحاسبية) ، وكانت الدراسات السابقة تستخدم معامل الارتباط r لقياس هذه العلاقة والذي يبين درجة الارتباط فقط ، أما الفرق الجوهرى بين معامل التحديد R^2 ومعامل الارتباط r يكمن في السببية فمعامل الارتباط يقيس الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل بغض النظر عن الدور الذي يلعبه كل متغير ، أما معامل التحديد R^2 فضلاً عن قياس الارتباط يأخذ بنظر الاعتبار السببية في توضيح العلاقة من خلال شرح وتفسير المتغيرات المستقلة للتباين في المتغير التابع ، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي يختبر جودة الارتباط . (محمد ، 2012)

3- نماذج قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

إن دراسات ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية اعتمدت على أنموذجين لإختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية كمتغيرات مستقلة ومقاييس القيمة السوقية (أسعار الأسهم / عوائدها) وهما أنموذج السعر وأنموذج العائد ، ويمكن توضيحهما بالآتي :

1- أنموذج السعر Price Model

يستخدم هذا الأنموذج لإختبار العلاقة بين : (Collins .et.al , 1997)

- سعر السهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية باستخدام الصيغة الآتية :

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 BV_{t-1} + e_t \quad (1)$$

إذ إن :

P_t : سعر السهم السوقى للوحدة الاقتصادية للفترة t .

BV_{t-1} : القيمة الدفترية لحقوق الملكية للفترة $t-1$.

e_t : خطأ القياس للفترة t .

• - - - - - : أمالات المتغيرات .

t : β الحالية .

$t-1$: نهاية الفترة السابقة .

- سعر السهم والأرباح باستخدام الصيغة الآتية :

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 E_{t-1} + e_t \quad (2)$$

إذ إن :

P_t : سعر السهم السوقى للوحدة الاقتصادية للفترة t .

E_{t-1} : الأرباح المحاسبية للفترة $t-1$.

e_t : خطأ القياس للفترة t .

• - - - - - : أمالات المتغيرات .

t : β الحالية .

$t-1$: نهاية الفترة السابقة .

- سعر السهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معاً باستخدام الصيغة الآتية :

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 BV_{t-1} + \beta_2 E_{t-1} + e_t \quad (3)$$

إذ إن :

P_t : سعر السهم السوقى للوحدة الاقتصادية للفترة t .

BV_{t-1} : القيمة الدفترية لحقوق الملكية للفترة $t-1$.

E_{t-1} : الأرباح المحاسبية للفترة $t-1$.

e_t : خطأ القياس للفترة t .

β : ملات المتغيرات .

t : الفترة الحالية .

t_{-1} : نهاية الفترة السابقة .

إن أنموذج السعر لا يخلو من بعض المشاكل ولعل المشكلة المرتبطة به تعود إلى تأثيرات الحجم (*Scale Effect*) هذه التأثيرات تعود إلى استخدام عينة من الوحدات الاقتصادية ذات أحجام مختلفة مما يؤدي إلى وجود علاقة زائفة وغير صحيحة في إنحدار أنموذج السعر، فيرى *Ota* إن الوحدات الاقتصادية الكبيرة (الصغيرة) سوف يكون لها قيم كبيرة (صغيرة) للقيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح، وهذه الاختلافات في الحجم بين الوحدات الاقتصادية تحتاج إلى السيطرة عليها والتحكم بها بصورة كافية. (*Ota , 2001*)، إن التباين في حجم السهم ناتج من الخيارات المتاحة للوحدة الاقتصادية والمتمثلة بعدد الأسهم المصدرة، تقسيم الأسهم، التباين في أداء الوحدة الاقتصادية (الاختلاف في العائد على حق الملكية) ، نسب دفع التوزيعات . (*Brown .et .al , 1999*) ، وهناك منهجان شائعا للإستخدام في التعامل مع مشكلة الحجم ذات الصلة بمتغيرات الحجم المحذوفة وغير المشاهدة ، المنهج الأول : هو إدراج ممثل *Proxy* للحجم كمتغير تفسيري في العلاقة، المنهج الثاني : هو تقدير العلاقة بين المتغيرات بعد تخفيضها (تخفيفها) من تأثيرات الحجم بواسطة ممثل الحجم *Scale Proxy* ، ومن أمثلة ممثل الحجم *Proxy Scale* المستخدمة في البحوث السابقة كمتغيرات تفسيرية أو مخفضات وهي (عدد الأسهم المصدرة - القيمة الدفترية لحقوق الملكية - المبيعات - مجموع الأصول - آخر سعر للسهم) . (*Barth & Clinch , 2001*) ، إن استخدام ممثل *Proxy* لعامل الحجم المحذوف أو غير القابل للمشاهدة لتخفيف كل متغير مشاهد بواسطة ممثل الحجم له منافع كبيرة على معامل التحديد R^2 إذ إنه يعكس بصورة أفضل القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، إن المقصود بالحجم *Scale* هو حجم السهم ، وبما إن هناك حاجة لممثل *Proxy* لحجم السهم ، فإن قيمة الموارد الاقتصادية تمثل حجم السهم تمثيلاً مناسباً وإن هذه الموارد لربما تنعكس أو لا تنعكس في القوائم المالية ، وفي ظل افتراض كفاءة السوق ، فإن سعر السهم يعكس حجم هذه الموارد الاقتصادية وبالتالي يعتبر ممثل جيد لحجم السهم ، فإن استخدام سعر السهم فترة سابقة كممثل للحجم *Proxy Scale* كان إيجابياً بنسبة 72% من مجموع المشاهدات للإنحدار السنوي لسعر السهم على أرباح السهم الواحد وبنسبة 100% للإنحدار السنوي للسعر على القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد . (*Brown .et .al , 1999*)

لذلك نعتمد ذات المنهج الذي إعتدته *Brown .et .al* لتخفيف حدة تأثيرات الحجم على أنموذج السعر وذلك بإستخدام سعر نهاية الفترة السابقة كممثل لعامل الحجم المحذوف ومخفضاً لتأثير الحجم في الأنموذج .

2- أنموذج العائد *Return Model*

يستخدم هذا الأنموذج لإختبار العلاقة بين عوائد الأسهم والأرباح المحاسبية ، ويأخذ هذا الأنموذج الصيغة الآتية (*Karunaratne .et .al , 2010*) :

$$R_t = \beta_0 + \beta_1 E_{t-1} + e_t \quad (4)$$

إذ إن :

R_t : عائد السهم للفترة t .

E_{t-1} : الأرباح المحاسبية للفترة t_{-1} .

e_t : خطأ القياس .

β : املاات المتغيرات .

t : سنة الحالية .

t_{-1} : نهاية الفترة السابقة .

أما المشكلة المرتبطة بأنموذج العائد فتعود إلى كل من تأخر الإعراف المحاسبي والعناصر المؤقتة (غير المتكررة) ، فيما يتعلق بتأخر الإعراف المحاسبي نجد إن بعض الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الفترة الحالية وتنعكس على العوائد الحالية ربما لا تسجل في الأرباح الحالية بسبب المبادئ المحاسبية المتعلقة بالموثوقية والموضوعية والتحفط المحاسبي ذات الصلة بتحديد الأرباح

المحاسبية ، هذا التأخير يجعل الأرباح (المتغير المستقل في الأنموذج) يحتوي على خطأ ، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال توسيع فترة القياس لكل من العوائد والأرباح ، أما العناصر غير المتكررة ، فالأرباح الحالية قد تحتوي على عناصر غير متكررة مثل العناصر الإستثنائية ، هذه العناصر غير المتكررة ليس من المنتظر أن تستمر في المستقبل وبالتالي سوف يكون لها علاقة ضعيفة بالعوائد مقارنةً بالمكون الدائم للأرباح ، إلا إن تأثير العناصر غير المتكررة على عوائد الأسهم غير واضحة في بعض الأحيان ، فالخسائر غير المتكررة من المتوقع أن تكون لها علاقة ضعيفة بالعوائد في نفس الوقت ونظراً لأن الخسائر من المتوقع أن تنعكس على الأرباح بصورة سريعة نتيجةً لإتباع سياسة التحفظ فإن من المتوقع أن يكون لها علاقة قوية بالعوائد . (Ota, 2001)

ويمكن إزالة تأثير العناصر غير المتكررة من أنموذج العائد من خلال إستبعادها من الأرباح والإعتماد على الربح التشغيلي قبل العناصر المتكررة .

إن الفرق الأساسي بين أنموذج السعر وأنموذج العائد في دراسات ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ، إن الأول يدرس العلاقة بين سعر السهم والمعلومات المحاسبية لتحديد ما هو إنعكاس المعلومات المحاسبية على قيمة الوحدة الاقتصادية في لحظة معينة ، في حين يدرس الثاني ما يتجلى من تغيرات في قيمة الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، أما فيما يتعلق مثلاً بدراسة تطور ملائمة القيمة بمرور الزمن أو كيف تتأثر ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالمعايير المحاسبية الجديدة فينبغي توضيح كلا الأنموذجين لهذا الغرض. (Beisland , 2009)

وخلاصة ما تقدم نرى ان ملائمة القيمة تقاس من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على شرح التباين في مقاييس القيمة السوقية (السعر / العائد) بإستخدام معامل التحديد R^2 ، وهناك أنموذجان لقياس هذه العلاقة وهما أنموذج السعر وأنموذج العائد، وترتبط بهذين الأنموذجين بعض المشاكل التي ينبغي أخذها بنظر الإعتبار عند التحقق من ملائمة القيمة ، ولتحقيق هدف البحث الحالي إعتدنا في إختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم على أنموذج السعر .

4- أهمية القوائم المالية كمصادر لمعلومات إتخاذ القرارات

تنبع أهمية القوائم المالية من إنها المصدر الرئيس الذي يوفر لمتخذ القرار المعلومات ذات الصلة لترشيد عملية إتخاذ القرار ، وقدرة الارتباط بالبحث الحالي ويمكن توضيح أسباب هذه الأهمية لأثنين من القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) بإعتبارهما مصادر للمعلومات .

أ- أهمية قائمة الدخل كمصدر لمعلومات إتخاذ القرار

تتحدد أهمية قائمة الدخل كمصدر للمعلومات بالآتي : (يلقاوي ، 2009)

- 1- إن قائمة الدخل هي الأساس في تحديد السياسات الضريبية وإعادة توزيع الثروات بين أفراد المجتمع .
- 2- تعتبر قائمة الدخل دليلاً لرسم سياسة مقسوم الأرباح والأرباح المحتجزة لتحديد آفاق النمو المستقبلي والتوسع وإعادة الإستثمار في الوحدة الاقتصادية .
- 3- إن عملية صنع القرارات الإستثمارية تعتمد بشكل أساس على قائمة الدخل وذلك من خلال التركيز على مقياس الربح المحاسبي .
- 4- ينظر إلى قائمة الدخل كأداة تنبؤية تساعد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية
- 5- تقدم مقياساً – الربح المحاسبي – لتقييم أداء إدارة الوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على إنجاز وظائفها بكفاءة تحقيقاً للأستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

ب- أهمية قائمة المركز المالي كمصدر لمعلومات إتخاذ القرار

تستمد قائمة المركز المالي محور أهميتها كمصدر لمعلومات إتخاذ القرارات من الآتي:

(<http://www.publishyourarticles.net/knowledge-hub/accounting/what-are-the-advantages-of-balance-sheet/301/>)

- 1- تقدم قائمة المركز المالي معلومات عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية من خلال عرض الأصول والالتزامات في تاريخ محدد .
- 2- الإفصاح عن مدى قدرة أصول الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها .
- 3- توفير معلومات عن المصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية .

- 4- تساعد على احتساب النسب المالية المختلفة التي تساعد على تحسين إدارة أعمال الوحدة الاقتصادية.
- 5- تساعد على إجراء مقارنة بين أصول والتزامات النشاط الاقتصادي لفترتين للتحقق من التقدم الذي أحرزته الإدارة من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي .
- 6- تقدم معلومات مفيدة عن مقدار رؤوس الأموال المستخدمة في ممارسة النشاط الاقتصادي.

المحور الثالث : قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية عينة البحث أولاً : وصف عينة البحث

نظراً لأن قطاع المصارف من أكثر القطاعات نشاطاً وانتشاراً في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، لذلك اعتمدنا على هذا القطاع في إجراء أختباراتنا، إذ يتألف هذا القطاع من (21) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية لغاية 2013/12/31 ، ولغرض اختبار فرضيات البحث فإن المعايير المعتمدة لإجراء الاختبار على العينة على أسس موحدة كانت وفقاً للآتي:

- 1- إن أسهم الوحدات الاقتصادية المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يتم تداولها في السوق المالية .
 - 2- إن الوحدات الاقتصادية عينة البحث لم يتم إيقاف تداول أسهمها بقرار من مجلس إدارة السوق خلال مدة البحث.
 - 3- لم ينقطع تداول أسهم الوحدات الاقتصادية المصرفية المختارة للبحث في السوق لمدة لا تزيد على 12 شهراً خلال مدة البحث .
 - 4- لم يتم تحويل ملكية أو دمج الوحدات الاقتصادية المصرفية المختارة خلال مدة البحث .
- وطبقاً للمعايير أعلاه تصبح عينة البحث محددة 17 وحدة اقتصادية مصرفية، إن إستبعاد 4 وحدات اقتصادية جاء بسبب عدم توفر البيانات اللازمة خلال نافذة البحث والتي تمتد من 2012/7/1 - 2014/6/30، لقد حددنا فترة البحث بمدة أمدها سنتان وذلك لأن هذه الفترة كانت أكثر تداولاً للأسهم مما يشير إلى إستقرار السوق بعد أحداث 2003 وبالتحديد من الناحية الأمنية مما انعكس إيجابياً على أداء السوق المالية ، فيما لم يتاح لنا الحصول على الحسابات الختامية لعام 2014 من سوق العراق للأوراق المالية بسبب بعض الجوانب التنظيمية والإدارية في السوق، إن التذبذب الملحوظ في الإدراج الشهري لأسهم أغلب الوحدات الاقتصادية في قطاع المصارف قبل عام 2012 كان وراء عدم توسيع نافذة القياس لأكثر من سنتين لأن ذلك يشكل عائقاً أمام تحديد البيانات المطلوبة لإجراء الاختبارات على عينة البحث ، إن عدد المشاهدات الكلية للوحدات الاقتصادية عينة البحث خلال نافذة البحث بلغت 204 مشاهدة مقسمة على 102 مشاهدة للفترة الواحدة (2 سنة 17× وحدة اقتصادية 6× متغيرات).

ثانياً : متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث بالآتي :

- 1- المتغيرات المستقلة : إعتد البحث في إجراء إختباره على متغيرين مستقلين لإختبار ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي يمكن توضيحها بما يأتي :
- أ- الأرباح التشغيلية للسهم الواحد (OEPS) *Operation Earnings of Per Share*
إن قياس متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد (OEPS) كان من خلال قسمة الأرباح التشغيلية الكلية للسنة الواحدة على عدد الأسهم المصدرة نهاية السنة لكل مفردة⁽¹⁾ من مفردات العينة ، وكما مبين في المعادلة (5) :

$$OEPS_{it-1} = \frac{OE_{it-1}}{N_{it-1}} \quad (5)$$

إذ إن :

$OEPS_{it-1}$: الأرباح التشغيلية للسهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة $t-1$

(1) وحدة اقتصادية مصرفية

الأرباح التشغيلية للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t_{-1} : OE_{it-1}
 عدد الأسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t_{-1} : N_{t-1}
 الفترة السابقة : t_{-1}
 الوحدة الاقتصادية المصرفية : i

إن سبب إختيار عنصر الأرباح التشغيلية للسهم الواحد في دراسة العلاقة يعود إلى الدور الرئيس الذي تلعبه الأرباح في عملية تقييم الوحدة الاقتصادية ، أما سبب إختيار عنصر الأرباح التشغيلية بدلاً من صافي الأرباح وذلك لإزالة تأثير العناصر غير المتكررة (العمليات غير المستمرة - البنود الإستثنائية - المكاسب والخسائر غير العادية - التغيير في المبادئ المحاسبية - التغيرات في التقديرات - تصحيح الأخطاء) التي تؤثر على النتائج المستخلصة .

ب- القيمة الدفترية للسهم الواحد (BVPS) Book Value OF Per Share

إن إحتساب القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد لكل مفردة من مفردات العينة كان بقسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الإجمالية في نهاية السنة على عدد الأسهم المصدرة في نهاية السنة كما في المعادلة (6) :

$$BVPS_{it-1} = \frac{BVE_{it-1}}{N_{it-1}} \quad (6)$$

إذ إن :

$BVPS_{it-1}$: القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t_{-1}

BVE_{it-1} : القيمة الدفترية لحقوق الملكية الإجمالية للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t_{-1} .
 N_{it-1} : عدد الأسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t_{-1} .

إن إختيار القيمة الدفترية لحقوق الملكية لدراسة ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية يعود إلى إن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تعتبر المقياس الأفضل لقياس قيمة السهم في حالة الوحدات الاقتصادية الخاسرة والمتعثرة مالياً أو عند التصفية .

2 - المتغير التابع : إن إختبارات البحث إستندت على متغير التابع الآتي :

أ- متوسط سعر السهم P_{it}

إن إستخدام البحث هذا المتغير جاء لقياس قيمة السهم الذي ينبغي أن تعكسه المعلومات المحاسبية في القوائم المالية نهاية الفترة السابقة ، إن إحتساب متوسط سعر السهم كان للأشهر 6 الأولى من السنة المالية وذلك من خلال قسمة مجموع أسعار الإغلاق الشهرية للأشهر 6 الأولى من السنة بعد إعداد القوائم المالية على عدد الأشهر ، إن هذا الإحتساب جاء بسبب إن الوحدات الاقتصادية تنشر قوائمها المالية في أوقات مختلفة خلال 6 أشهر الأولى بعد نهاية السنة المالية السابقة إذ نصت المادة 117 - ثالثاً من قانون الشركات العراقي رقم 21 المعدل لسنة 2004 على إن الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة تنشر خلال 6 أشهر الأولى من السنة المالية التالية ، وبما إن المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم له آثار متوقعة على أسعار الأسهم لفترة تالية لتأريخ عرض القوائم المالية ، لذا نعتقد إن إحتساب متوسط سعر السهم خلال فترة 6 أشهر هو أفضل من التركيز على سعر السهم عند نقطة محددة مثل نهاية السنة أو بعد 6 أشهر من نهاية السنة المالية السابقة .

3- المتغير الضابط P_{it-1}

إن المتغير الضابط هو المتغير المتحكم بآثار الحجم $Scale Effect$ الناتجة من التباين في قيمة الموارد الاقتصادية للسهم الواحد بين مفردات العينة ، إن هذا المتغير هو ممثل لعامل الحجم $Scale Factor Proxy$ وهو سعر الإغلاق في نهاية الفترة السابقة .
 ثالثاً : أنموذج القياس المستخدم في إختبار فرضيات البحث

1- أنموذج السعر Price model

يستخدم أنموذج السعر لقياس القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 من إنحدار المتغير التابع (متوسط سعر السهم) على المتغير المستقل (المعلومات المحاسبية) ، وإن إختبار ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وفقاً لهذا الأنموذج هو لقياس مستوى قيمة الوحدة الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة من خلال المعلومات المحاسبية من خلال :

- القدرة التفسيرية لأنموذج السعر من إنحدار متوسط سعر السهم P_{it} على الأرباح التشغيلية للسهم الواحد $OEPS_{it-1}$ المفصح عنها نهاية الفترة المالية السابقة ، إذ يقيس هذا الأنموذج ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية وذلك من خلال المعادلة (7):

$$\frac{P_{it}}{P_{it-1}} = \frac{a_{it}}{P_{it-1}} + \frac{OEPS_{it-1}}{P_{it-1}} + \frac{e_{it}}{P_{it-1}} \quad (7)$$

إذ إن :

P_{it} : متوسط سعر السهم للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t .
 $OEPS_{it-1}$: الأرباح التشغيلية للسهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة $t-1$.
 P_{it-1} : سعر السهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i نهاية الفترة المالية $t-1$ (المتغير الضابط لآثار الحجم) .

$a_{it}^{(1)}$: الحد الثابت .

$e_{it}^{(2)}$: خطأ القياس .

- القدرة التفسيرية لأنموذج السعر من إنحدار متوسط سعر السهم P_{it} على القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد $BVPS_{it-1}$ المفصح عنها نهاية الفترة المالية السابقة ، إذ يقيس هذا الأنموذج ملائمة قيمة معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية وذلك من خلال المعادلة (8):

$$\frac{P_{it}}{P_{it-1}} = \frac{a_{it}}{P_{it-1}} + \frac{BVPS_{it-1}}{P_{it-1}} + \frac{e_{it}}{P_{it-1}} \quad (8)$$

إذ إن :

P_{it} : متوسط سعر السهم للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة t .
 $BVPS_{it-1}$: القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i للفترة $t-1$.
 P_{it-1} : سعر السهم الواحد للوحدة الاقتصادية المصرفية i نهاية الفترة المالية $t-1$ (المتغير الضابط لآثار الحجم) .

a_{it} : الحد الثابت .

e_{it} : خطأ القياس .

رابعاً : النتائج

1- التحليل الإحصائي لبيانات 2012 - 2013

1-1- تحليل أثر الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على متوسط سعر السهم الواحد Y_1 أ- إختبار الفرضية

سيتم إختبار فرضية العدم (الصفريية) مقابل الفرضية البديلة :

$H0$: لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على

المتغير المعتمد وهو متوسط سعر السهم Y_1 .

$H1$: توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على المتغير

(1) يمثل الجزء من السعر الذي يتحقق بغض النظر عن العلاقة بين السعر السوقي على السهم وأرباح السهم الواحد للوحدة الاقتصادية i

(2) هو ذلك الجزء من السعر الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة لعوامل أخرى لا يتضمنها الأنموذج .

المعتمد وهو متوسط سعر السهم Y_1 .

لقد تم استخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار من خلال برنامج SPSS وكما يأتي:

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.027	1	.027	1.120	.307 ^b
Residual	.359	15	.024		
Total	.386	16			

a. Dependent Variable: Y_1
b. Predictors: (Constant), X_1

جدول (1) جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين Y_1 و X_1 للفترة 2012-2013
ويتضح من قيمة اختبار F المساوية الى (1.12) كانت غير دالة احصائياً تحت مستوى دلالة 5% إذ كانت قيمة $sig = 0.307 > 0.05$ أي إنها أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ان المتغير المستقل الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 لا يؤثر في المتغير المعتمد وهو متوسط سعر السهم الواحد Y_1 .

ب-إختبار معلمات الأنموذج

الجدول أدناه يبين قيم معامل التحديد R^2 وقيم معلمات أنموذج الانحدار الخطي وقيم الأخطاء المعيارية للمعلمات وقيم t المحسوبة لكل معلمة ومعنويتها :

Regression Summary for Dependent Variable: Y_1

$$R^2 = 0.07$$

$$F(1,15) = 1.12 \quad p > 0.05$$

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.902	.077		.000
	X_1	.543	.513	.264	.307

a. Dependent Variable: Y_1

جدول (2) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها للمتغيرين Y_1 و X_1 للفترة 2012-2013
يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل التحديد R^2 كانت 0.07 ويفسر ذلك بأن المتغير المستقل الأرباح التشغيلية للسهم الواحد استطاع أن يفسر ما نسبته 7% من الاختلافات الكلية في المتغير المعتمد متوسط سعر السهم الواحد أما ما نسبته 93% فيعزى الى أسباب ومتغيرات أخرى غير داخلة في هذا الأنموذج ، وهذا يعني تدني مستوى ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2012، هذا يعني إن قيمة معلمة متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 هي قيمة غير معنوية ، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 في متوسط سعر السهم الواحد Y_1 .

2-1- تحليل أثر القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على متوسط سعر السهم Y_1
أ-اختبار الفرضية

سيتم اختبار فرضية العدم (الصفريية) مقابل الفرضية البديلة :

H_0 : لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على المتغير المعتمد وهو متوسط سعر السهم Y_1 .

H_1 : توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على المتغير المعتمد وهو متوسط سعر السهم Y_1 .

لقد تم استخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار من خلال برنامج SPSS وكما يأتي:

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.008	1	.008	.318	.581 ^b
Residual	.378	15	.025		
Total	.386	16			

a. Dependent Variable: Y_1 b. Predictors: (Constant), X_2

جدول (3) جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين Y_1 و X_2 للفترة 2012-2013
 ويتضح من قيمة إختبار F المساوية الى (0.318) كانت غير دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% إذ كانت قيمة $sig = 0.581 > 0.05$ ، أي إنها أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج إن المتغير المستقل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 لا يؤثر في المتغير المعتمد متوسط سعر السهم Y_1 .

ب- إختبار معلمات الأنموذج

الجدول أدناه يبين قيم معامل التحديد R^2 وقيم معلمات أنموذج الانحدار الخطي وقيم الأخطاء المعيارية للمعلمات وقيم t المحسوبة لكل معلمة ومعنويتها:

Regression Summary for Dependent Variable: Y_1

$R^2 = 0.02$

$F(1,15) = 0.318 \quad p > 0.05$

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.024	.099		10.356	.000
	X_2	-.052-	.092	-.144-	-.564-	.581

a. Dependent Variable: Y_1

جدول (4) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها للمتغيرين Y_1 و X_2 للفترة 2012-2013
 يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل التحديد R^2 كانت 0.02 ويفسر ذلك بأن المتغير المستقل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد استطاع ان يفسر ما نسبته 2% من الاختلافات الكلية في المتغير المعتمد متوسط سعر السهم الواحد أما ما نسبته 98% فيعزى الى أسباب ومتغيرات أخرى غير داخلية في هذا الأنموذج، وهذا يعني إن ملائمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية منخفضه جداً في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2012، هذا يعني إن قيمة معلمة متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 هي قيمة غير معنوية ، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 في متوسط سعر السهم الواحد Y_1 .

2- التحليل الإحصائي لبيانات 2013 - 2014

1-1 تحليل أثر الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على متوسط سعر السهم الواحد Y_1 أ- إختبار الفرضية

سيتم إختبار فرضية العدم (الصفريية) مقابل الفرضية البديلة :

H_0 : لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على المتغير المعتمد متوسط سعر السهم Y_1 .

H_1 : توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 على المتغير المعتمد متوسط سعر السهم Y_1 .

لقد تم استخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار من خلال برنامج SPSS وكما يأتي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.005	1	.005	.216	.649 ^b
	Residual	.342	15	.023		
	Total	.347	16			

a. Dependent Variable: Y_1

b. Predictors: (Constant), X_1

جدول (5) جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين Y_1 و X_1 للفترة 2013-2014

ويتضح من قيمة اختبار F المساوية الى (0.216) كانت غير دالة احصائياً تحت مستوى دلالة 5% إذ كانت قيمة $sig = 0.649 > 0.05$ ، أي إنها أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج إن المتغير المستقل الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 ليس له تأثير في المتغير المعتمد متوسط سعر السهم الواحد Y_1 .

ب-إختبار معلمات الأنموذج

الجدول أدناه يبين قيم معامل التحديد R^2 وقيم معلمات أنموذج الإنحدار الخطي وقيم الأخطاء المعيارية للمعلمات وقيم t المحسوبة لكل معلمة ومعنويتها:

Regression Summary for Dependent Variable: Y_1

$R^2 = 0.02$

$F(1,15)=0.216 \quad p>0.05$

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.959	.073		13.150	.000
	X_1	-.219-	.471	-.119-	-.465-	.649

a. Dependent Variable: Y_1

جدول (6) قيم معلمات الأنموذج المستخدم واختبارها للمتغيرين X_1 و Y_1 للفترة 2013-2014 يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل التحديد R^2 كانت 0.02 ويفسر ذلك إن المتغير المستقل الأرباح التشغيلية للسهم الواحد استطاع أن يفسر ما نسبته 2% من الاختلافات الكلية في متوسط سعر السهم الواحد أما ما نسبته 98% فيعزى الى أسباب ومتغيرات أخرى غير داخلية في هذا الأنموذج، وهذا يعني إن ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد لعام 2013 كانت ضعيفة إذ لم يكن هناك دوراً ملحوظاً لهذا المتغير في تفسير متوسط سعر السهم في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2013، هذا يعني إن قيمة معلمة متغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 هي قيمة غير معنوية، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير الأرباح التشغيلية للسهم الواحد X_1 في متوسط سعر السهم الواحد Y_1 .

2-2- تحليل أثر القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على متوسط سعر السهم Y_1 -إختبار الفرضية

سيتم إختبار فرضية العدم (الصفريية) مقابل الفرضية البديلة :

H_0 : لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على المتغير المعتمد متوسط سعر السهم Y_1 .

H_1 : توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 على المتغير المعتمد متوسط سعر السهم Y_1 .

لقد تم إستخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الإنحدار من خلال برنامج SPSS وكما يأتي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.011	.917 ^b
	Residual	.347	15	.023		
	Total	.347	16			

a. Dependent Variable: Y_1

b. Predictors: (Constant), X_2

جدول (7) جدول تحليل التباين لأنموذج الإنحدار الخطي للمتغيرين X_2 و Y_1 للفترة 2013-2014 ويتضح من قيمة اختبار F المساوية الى 0.011 كانت غير دالة احصائياً تحت مستوى دلالة 5% إذ كانت قيمة $sig = 0.917 > 0.05$ ، أي إنها أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي نستنتج ان المتغير المستقل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 لا يؤثر في المتغير المعتمد سعر السهم الواحد Y_1 .

ب-إختبار معلمات الأنموذج

الجدول أدناه يبين قيم معامل التحديد R^2 وقيم معلمات أنموذج لإنحدار الخطي وقيم الأخطاء المعيارية للمعلمات وقيم t المحسوبة لكل معلمة ومعنويتها

Regression Summary for Dependent Variable: Y_1 $R^2 = 0.01$ $F(1,15)=0.011 \quad p>0.05$

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.918	.115		7.957	.000
	X_2	.011	.104	.027	.106	.917

a. Dependent Variable: Y_1

جدول (8) قيم معلمات النموذج المستخدم واختبارها للمتغيرين Y_1 و X_2 للفترة 2013-2014
 يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل التحديد R^2 كانت 0.01 ويفسر ذلك بأن المتغير المستقل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد إستطاع أن يفسر ما نسبته 1% من الاختلافات الكلية من متوسط سعر السهم الواحد أما ما نسبته 99% فيعزى الى أسباب ومتغيرات أخرى غير داخلية في هذا النموذج، وهذا يعني تدني مستوى القدرة التفسيرية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد مما يشير إلى انخفاض ملائمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2013 ، هذا يعني إن قيمة معلمة متغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 هي قيمة غير معنوية، أي لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد X_2 في متوسط سعر السهم الواحد Y_1

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات**1-الاستنتاجات**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نستنتج:

- 1- انخفاض ملائمة قيمة الأرباح التشغيلية للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ بلغت القوة التفسيرية للأرباح التشغيلية (7%) (2%) للفترتين 2013-2012 على التوالي .
- 2- انخفاض ملائمة قيمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ بلغت القوة التفسيرية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية (2%) (1%) للفترتين 2012-2013 على التوالي .
- 3- يعود سبب تدني ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية إلى ضعف نظام الإبلاغ المالي في العراق .
- 4- إن سبب ضعف نظام الإبلاغ المالي في العراق يعود إلى عدم توافقه مع التحولات الاقتصادية التي طرأت على البيئة العراقية وتحولها إلى نظام الاقتصاد المفتوح .

2-التوصيات

- 1- ضرورة إعادة النظر في نظام الإبلاغ المالي المعمول به في العراق حالياً بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة ويتواءم في الوقت نفسه مع أحدث الاتجاهات والمفاهيم التي طرأت على الفكر المحاسبي الحديث .
- 2- ضرورة العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال :
 - أ- قيام سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الوحدات الاقتصادية (الشركات) المدرجة فيه على نشر القوائم المالية السنوية في مواعيد منتظمة حتى تتاح المعلومات المحاسبية للمستثمرين والمتعاملين في السوق في الوقت المناسب.
 - ب- العمل على إيجاد نظام إبلاغ مالي قادر على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للمستثمرين والمتعاملين في السوق .
 - ت- وجود إدارة كفوءة لسوق العراق للأوراق المالية قادرة على تنظيم عمليات التداول والإشراف والرقابة على عمليات التداول .
- 3- إن هذه الإجراءات من شأنها إن تلبي الحاجة المتزايدة للمعلومات المحاسبية الملائمة مع مراعاة توفرها في الوقت المناسب نظراً لزيادة تدفق المستثمرين على سوق العراق للأوراق المالية بعد انفتاح الاقتصاد العراقي على الأسواق العالمية ، علماً إن زيادة التركيز على إشباع

هذه الحاجة سوف يقلل من اعتماد المستثمرين على المصادر الأخرى غير المعلومات المحاسبية.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

- 1- سوق العراق للأوراق المالية ، (2014) ، التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة عينة الدراسة لسنة 2012 ، بغداد ، (www.isx-qi.net).
- 2- سوق العراق للأوراق المالية ، (2014) ، التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة عينة الدراسة لسنة 2013 ، بغداد ، (www.isx-qi.net) .
- 3- سوق العراق للأوراق المالية ، (2014) ، التقرير السنوي الحادي عشر لسوق العراق للأوراق المالية لسنة 2014 ، بغداد ، د . ن .
- 4- قانون الشركات (21) لسنة 2004 المعدل .

ثانياً: الكتب

- 1- البلقاوي، أحمد ربحا، (2009) " نظرية محاسبية " ترجمة ، العبد الله ، رياض ، ، عمان، الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- 2- محمد ، شيخي ، (2012) ، " طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات " ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

ثالثاً : الدوريات

- 1- الرشدي ، ممدوح صادق محمد ، (2012) ، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 26 ، العدد 2 ، 87-28 .
- 2- يوسف ، علي ، (2012) ، " أثر إستقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية — دراسة تطبيقية " [النسخة الإلكترونية] ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد 2 ، 254-223 .

رابعاً : مصادر انترنت

- 1- <http://www.publishyourarticles.net/knowledge-hub/accounting/what-are-the-advantages-of-balance-sheet/301/>

المصادر الأجنبية

- 1- Aboody, D., Hughes,J., & Liu,J., (2002) "Measuring value relevance in a (Possibly) inefficient market", *Journal of Accounting Research* , Vol. 40 , No. 4 .
- 2- Alshujairi,M.H.A.,(2014)"The Value-Relevance of Accounting Information In Iraq : Evidence From Tow Different Periods" , *Review Research* : Vol.3 ,Issue6.
- 3- Barth,M.E.,&Clinch,G.,(2001)"Scale Effects in Capital Markets Based Accounting Research" ,*Working Paper* .
- 4- Beisland, L.A.,(2009) " A Review of The Value Relevance " , *The Open Business Journal* ,Vol.2 .
- 5- Brown, S., Lo, K., & Lys, T.,(1999) "Use of R^2 in accounting research: measuring changes in value relevance over the last four decades "*Working Paper* .
- 6- Collins, D.W., Maydew, E.L., & Weiss, I.S.,(1997) " Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years".*Journal of Accounting and Economics* .
- 7- Den Adel,K.J.,(1999)"The Value Relevance of Alternative Accounting Treatment of Software Development Costs",Electronic copy from: ,*Working Paper* .
- 8- Francis, J.,(1999) Schipper, Katherine., " Have Financial Statements Lost Their Relevance?" , *Journal of Accounting Research*, Vol. 37 , No 2.
- 9- Hasa,I.,&Anandarajan, A.,(2003) "Transparency and Value Relevance :The Experience of Some Mena Countries" , Working Paper , *Economic Research Forum (ERF)* .
- 10- Kargin,S.,(2013)"The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms"*International Journal of Economics and Finance* ,Vol. 5, No. 4.

- 11- Karunaratne, W.V.A.D., China, W.P.R., & Rajapakse, R.M.D.A.P., (2010) " The Value Relevance of Financial Statements Information : With Special Reference To The Listed Companies Colombo Stock Exchange ", *University of Kelaniya* .
- 12- Karunaratne, W.V.A.D., China, W.P.R., & Rajapakse, R.M.D.A.P., (2010) " The Value Relevance of Financial Statements Information : With Special Reference To The Listed Companies Colombo Stock Exchange ", *University of Kelaniya* .
- 13- Khanagha, J. B., (2011) "Value Relevance of Accounting Information in the United Arab Emirates", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 1, No. 2 .
- 14- Nayeri, M.D., Ghayoumi, A.F., & Bidari, M.A., (2012) " Factors Affecting the Value Relevance of Accounting Information ", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol.2, Issue.2 .
- 15- Ota, K., (2001) " The Impact of Valuation Models on Value-Relevance Studies in Accounting Review of Theory and Evidence", *Working Paper* .

الملاحق

بيانات الوحدات الاقتصادية المصرفية عينة البحث

بيانات نهاية فترة 2012

ت	الوحدة الاقتصادية	رأس المال	عدد الأسهم	الأرباح التشغيلية	القيمة الدفترية
1	المصرف التجاري العراقي	100000000000	100000000000	9217107965	143200259288
2	المصرف العراقي الإسلامي	152000000000	152000000000	26903779000	175493611000
3	مصرف بابل	100000000000	100000000000	5574428328	111969449540
4	مصرف بغداد	175000000000	175000000000	31333336000	207252848000
5	مصرف آشور الدولي	150000000000	150000000000	20532556263	170524028075
6	مصرف دار السلام للاستثمار	105000000000	105000000000	22424536617	127087524155
7	مصرف إيلاف الإسلامي	100000000000	100000000000	12986868882	133382408538
8	مصرف الخليج التجاري	103950000000	103950000000	36773050406	150255715512
9	مصرف الاستثمار العراقي	100000000000	100000000000	13684056000	118557667000
10	مصرف كوردستان الدولي	300000000000	300000000000	39917692893	390065299420
11	مصرف الموصل للتنمية	202000000000	202000000000	20462484500	222429938707
12	مصرف المنصور للاستثمار	236000000000	236000000000	14627558848	250420088416
13	مصرف الإتحاد العراقي	100000000000	100000000000	27493624610	120405407547
14	مصرف الشمال للتمويل	210000000000	210000000000	63353415000	275375192000
15	مصرف المتحد للاستثمار	250000000000	250000000000	57830132000	310264563000
16	المصرف الإنتمان العراقي	100000000000	100000000000	15542255000	175547483000
17	المصرف الأهلي العراقي	100000000000	100000000000	18369369000	154660445000

بيانات نهاية فترة 2013

ت	الوحدة الاقتصادية	رأس المال	عدد الأسهم	الأرباح التشغيلية	القيمة الدفترية
1	المصرف التجاري العراقي	150000000000	150000000000	10659213999	196579178046
2	المصرف العراقي الإسلامي	202000000000	202000000000	35423660000	231726668000
3	مصرف بابل	150000000000	150000000000	5616803101	160932224842
4	مصرف بغداد	250000000000	250000000000	46061863000	291262414000
5	مصرف آشور الدولي	210000000000	210000000000	23672409640	230925835528
6	مصرف دار السلام للاستثمار	150000000000	150000000000	19881890087	168880622030
7	مصرف إيلاف الإسلامي	152000000000	152000000000	11104057000	173248313978
8	مصرف الخليج التجاري	250000000000	250000000000	56982867404	305311806957
9	مصرف الاستثمار العراقي	155000000000	155000000000	31962196000	186356658000
10	مصرف كوردستان الدولي	300000000000	300000000000	41731864836	426430940381
11	مصرف الموصل للتنمية	202000000000	202000000000	47185301505	261119124294
12	مصرف المنصور للاستثمار	250000000000	250000000000	29993140406	280106118283
13	مصرف الإتحاد العراقي	152000000000	152000000000	66736200336	215425615990
14	مصرف الشمال للتمويل	265000000000	265000000000	78943043000	315483785000
15	مصرف المتحد للاستثمار	300000000000	300000000000	44660614000	338833264000
16	المصرف الإنتمان العراقي	150000000000	150000000000	14194239000	197079367000
17	المصرف الأهلي العراقي	152000000000	152000000000	18693722512	168541167966